"الثوري المصري" يخاطب "ميركل" لإعادة النظر في زيارة السيسي لألمانيا

الثلاثاء 19 مايو 2015 12:05 م

أرسلت د. مها عزام رئيس المجلس الثوري المصري إلى المستشارة أنجيلا ميركل مستشارة جمهورية ألمانيا الاتحادية رسالة بخصوص الزيارة المرتقبة للسيسي إلى ألمانيا يوم **3** يونيو المقبل.

طالبت د. مها- خلال الرسالة- ألمانيا بإعادة النظر في دعوتها قائد الانقلاب لزيارتها كما هو مخطط يوم الثالث من يونيو **2015**

نص الرسالة:

السيدة ميركل.. مستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية..

أكتب إليك اليوم نيابةً عن المجلس الثوري المصري لأطالبكم بدعم تطلعات الشعب المصري لتأسيس دولة مدنية ديمقراطية ولسيادة القانون والتخلص من الاستبداد والظلم والقمع في مصر..

إننا نطالب ألمانيا بإعادة النظر في دعوتها للجنرال عبد الفتاح السيسي لزيارة بلادكم، كما هو مخطط يوم الثالث من يونيو / حزيران **2015**م.

السيدة ميركل.. أبدأ خطابي بهذه الحقائق غير القابلة للجدل:

- الرئيس محمد مرسي هو أول رئيس يتم اختياره عبر انتخابات حرة شفافة تعد الوحيدة من نوعها في تاريخ مصر الحديث.

- حزب الحرية والعدالة الذي ينتمي إليه الرئيس مرسي حصل على الأغلبية في البرلمان في انتخابات حرة وشفافة.

- خلال الفترة القصيرة لوجود الرئيس مرسي في السلطة تم تعويقه من خلال الجيش والقضاء وحكم الأقلية وطبقات المنتفعين فإنه رغم كل ذلك حافظ على حرية الصحافة والرأي والتعبير في البلاد.

- تمت الإطاحة بالرئيس المنتخب ديمقراطيًّا من السُّلطة، من خلال القوات المسلحة يوم الثالث من يوليو / تموز **2013**م.

- يوجد حاليًّا في السجون نحو أربعين ألف معارِض، وهناك آلاف من المتظاهرين السلميين تم قتلهم منذ الانقلاب العسكري حتى اليوم، ويتم بانتظام رصد جرائم تعذيب واغتصاب ترتكبها سلطات الانقلاب ضد أولئك الذين يعارضون النظام الانقلابي.

- في مصر اليوم، وفي ظل سلطة عبد الفتاح السيسي، فإن حرية التجمع والتظاهر محظورة بالقانون الذي صدر في غياب برلمان يمثل الشعب، كما يتم التضييق على حرية التعبير بكل الوسائل من جانب النظام العسكري.

- إننا مستفزون بشدة وغاضبون نتيجة أنه منذ يوليو / تموز من العام **2013**م وحتى الآن فإن **1541** من رجال ونساء مصر حصلوا على أحكام بالإعدام في محاكمات غير عادلة تمامًا؛ كان آخرها تلك المتعلقة بالرئيس المختطف الدكتور محمد مرسي ومائة من مساعديه وأنصاره، وقد وصفت منظمة العدل الدولية هذه المحاكمات بأنها هزلية، كما وصفتها منظمة هيومان رايتس ووتش الحقوقية بأنها معيبة للغاية من الناحية القانونية، وشابتها تجاوزات واضحة فى إجراءات التقاضي كما ظهر فيها التحيز وغياب الأدلة الحاسمة لإدانة المتهمين، وقد تمَّ تأييد أحكام الإعدام والتصديق عليها بشكل نهائي لأكثر من **570** شخصًا، سبعة منهم تم إعدامهم بالفعل حتى الآن.

- وآخر تلك القضايا تلك التي تُعرف إعلاميًّا باسم قضية "عرب شركس"، والتي حظيت باهتمام إعلامي متميز نتيجة للأدلة الصارخة التي تثبت براءة ثلاثة على الأقل من المتهمين الذين تم إعدامهم بالفعل دون أن يحصلوا على فرصة كافية لإثبات براءتهم.

- نحن ندرك أن سياسة ألمانيا المبدئية منذ فترة طويلة هي معارضة عقوبة الإعدام في كل الظروف، وأنها تعمل على إلغائها أو على الأقل ضمان تطبيق الحدَّ الأدنى للمعايير التي يفرضها الاتحاد الأوروبي في الدول التي لا تزال تطبِّق هذا النمط من العقوبات.

- إن سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الدول الأخرى فيما يتعلق بعقوبة الإعدام **(**معايير الاتحاد الأوروبي**)** تعرِّف السعي لإلغاء عقوبة الإعدام بأنه قضية رئيسية في مجال حقوق الإنسان ضمن السياسة الخارجية والأمنية العامة للاتحاد الأوروبي، وتضع مبادئ ومعايير للإجراء العملي لمنع تطبيق تلك العقوبة في الحالات الفردية وأيضًا الحدّ من تطبيقها في الدول المختلفة.

- إن الفقرة الأولى من الدستور الألماني **(**القانون الأساسي**)** تصف حقوق الإنسان بأنها أساس كل تجمُّع للسلام وللعدالة في العالم؛ وهذا يعني أن ألمانيا لديها التزام باحترام الكرامة الإنسانية وصيانة الحقوق الأساسية ليس فقط في ألمانيا ولكن على مستوى العالَم.

- وبناءً على ذلك كله، فإننا نعتقد أن الزيارة المخطَّط لها من جانب الجنرال السيسي لألمانيا ستكون ضدَّ الأولوية الرئيسة للحكومة الألمانية في العمل علي حماية حقوق الإنسان وصيانة الحريات الأساسية.

- إن الكثير من المحللين السياسيين يشاركوننا الرأي بأن السيسي وحكومته الاستبدادية ونظامه القضائي **(**المسيَّس**)** يعتبر المعارضة السياسية تهديدًا للأمن القومي وسرطانًا يتعيَّن استئصاله من أجل إجبار الأغلبية على الخضوع.

- إننا نطالب بإلغاء زيارة الجنرال السيسي لألمانيا حتى تبعث بلادكم برسالة واضحة؛ مفادها أن ألمانيا لا تذعن لسياسة السيسي للاستئصال وإبادة المعارضين، كما أنها لا تتهاون إزاء التزامها الأخلاقي بدعم حقوق الإنسان والنظم الديمقراطية في الحُكم.

- إننا نعتقد أن دعوة واستقبال الجنرال السيسي في ألمانيا هي أمر غير مثمر من الناحية السياسية وتلعب على أوتار المقولات التي تزعم أن حكومات العالم تفضِّل أن يظل الشرق الأوسط محكومًا بنظم مستبدة بغضِّ النظر عن حقوق المواطنين المدنيين في هذا الجزء من العالم.

- إنَّ تجاهل حقوق وطموحات الملايين في منطقتنا سوف يخلق إحباطًا متزايدًا وغضبًا لدى الجماهير العريضة مما يفاقم مخاطر تزايد الراديكالية والعنف في المنطقة.

- إنَّ ألمانيا التي عانت طويلاً وتدرك جيدًا مخاطر الاستبداد والفاشية ينبغي ألا تستقبل الجنرال السيسي الذي يهدد نظامه الاستبدادي وأيديولوجيته النازية الفاشية مواطني مصر اليوم.

- مع خالص الودّ د. مها عزَّام- رئيس المجلس الثوري المصري